

ابي حنيفة يفرغ من ربه فيا على سح الراس اى رواية
 الحسن وعنه يفرغ من سح ما يدرك بشرة الوجه واختره
 قاضيان وصححه واظهر الرواية عن غيره من سح ما يدرك
 البشرة واختره في المحيط والبرايغ قال في المعراج الدررية
 وهه الاصح وفي الفتاوى النظرية وبه يقين ووجهه انه لا
 سقط عن ما تحته انتقل فوض الفصل اليك ان ربه و
 والى جيب حيث يتقل فضية غسل ما تحته التبرها ولما ما
 السبر منها فلا يجب غسله ولا مسح لانه ليس الوجه وعنه
 ابي ابو يفرغ من سحها بالبرايغ وعنه سقوط اصدا
 وهو ايضا رواية عن ابي حنيفة ولو امر الماء على شعر الذقن
 او الراس او الثارب والى جسم خلقه لا يجب غسل ما تحته
 وفي البقائي لو قطن الثارب لا يجب تجليله وان طال يجب
 تجليله ووجهه ان قطع سنون فلا يعتبر قيامه في سقوط غسل
 ما تحته خلاف اللحية فان اعتقاها باهو السنون والمتر ومن
 في سح الراس معاذ ان عينه وهو ربيع الراس عن زانو قال
 مالك واحمد سح الكل فوض وقال في الفرض سح
 اذنى جزونه ولو لبعض شعره وقد حققنا الدليل في الشرح

وفيه حكمة قوله لا يذوق العذبة بان سحبه من ربه عن ابي حنيفة
 والسلام على ساطة نوم فوا ووضوح سحها ناصية وصحبه الساطة
 بضم السين الكسرة ثم فوضه من سح الراس في الرواية الظاهرة وفي بعض
 الروايات فوضت اصابعه ومجحه بعض اصابعها وفيه نظر لما ذكره في
 واين سحها او اصابعها واهمها ليم حقه بعد ما اذنا وكنه في
 معاذ ربيع الراس او ثلث اصابعه خلافا لرواية في سحها في
 لرواية ابي حنيفة لم يوطئها حوا لا ركة لعله النساء في عليه بما
 سواة اوسل اولم يرسه هو الصحيح وقيل يجوز ان لم يرسه لانه اذى
 ولو يقع لم يقتره بعض اعضاء الوضوء فيتم بها من بعضه او لا يجوز وان
 لم يرسه من بعضه باجز في اجابته يجوز ان يرسه من بعضه لان السنة
 في الفصل كعضوه ولو كان في الوضوء وهذا اذا كانت السنة ان سحبه
 والظاهر يجوز اما سحبه اى سحن الوضوء ففسر البيهقي قبل اخالهها
 الائمة الى الرسخ فلانها في الصحيحين انه عليه السلام قال اذا استسقط
 احدكم من لوجه فلا يغسله بوجهه في الائمة في غسلها فانها لا يدري بها
 بانت يده والرسخ بالضم مفصل ما بين الذراع والكف ثم غسلها بايديه
 سنة شريفة عن العوضا وموضه اول الوضوء لانها آلة التطهر في كسنية
 الفصل في باخر الائمة وبسببها ويجب على من سحها ان يفرغ من ربه

في قوله لا يذوق العذبة
 في قوله لا يذوق العذبة
 في قوله لا يذوق العذبة
 في قوله لا يذوق العذبة